

إدارة الأزمات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة في قصة النبي يوسف عليه السلام

دراسة تحليلية في ضوء القرآن الكريم

الأستاذ الدكتور محمد جواد نجفي

أستاذ علوم القرآن والحديث جامعة قم

الأستاذ المساعد الدكتور محمد رضا عزتي

أستاذ علوم القرآن والحديث جامعة قم

طالب الدكتوراه حيدر زهير جندي

الجمهورية الإسلامية الإيرانية / جامعة قم كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية

Economic Crisis Management and Sustainable Development in the Story of Prophet Joseph (PBUH): An Analytical Study in the Light of the Holy Qur'an

Professor Dr. Mohammad Javad Najafi

Professor of Quranic and Hadith Sciences, University of Qom

najafi.4964@yahoo.com

Assistant Professor Dr. Mohammad Reza Ezzati

Professor of Quranic and Hadith Sciences, University of Qom

mr.ezzati@qom.ac.ir

PhD Candidate Haider Zuhair Jundi

Islamic Republic of Iran / University of Qom, Faculty of Theology and

Islamic Studies hydrzhyrjndy@gmail.com

المستخلص

يتناول البحث إدارة الأزمة الاقتصادية في قصة النبي يوسف عليه السلام بوصفها تجربة قرآنية تكشف عن ترابط التخطيط الاستباقي وإدارة الإنتاج وحفظ الموارد وترشيد الاستهلاك وكفاءة الإدارة في مواجهة فترات الندرة. وينطلق من أن الأزمة التي عرضتها سورة يوسف لم تُعالج بعد وقوع المجاعة فحسب، وإنما سبقتها خطة امتدت إلى سنوات الرخاء، فحوّلت الوفرة المتاحة إلى قدرة مستقبلية على الصمود. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استقراء الآيات المتعلقة برؤيا الملك وتفسير يوسف عليه السلام لها، وتحليل التدابير التي تضمنتها الآيات (٤٧-٤٩) من سورة يوسف، وربطها بقوله تعالى: ﴿أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي خَفِيفٌ غَلِيمٌ﴾، وبالآيات المتعلقة بالكيل والتجهيز في أثناء سنوات القحط. وتوصل البحث إلى أن الخطة اليوسيفية قامت على إدارة متكاملة للزمن والموارد، بدأت باستمرار الإنتاج الزراعي، ثم حفظ الجزء الأكبر من المحصول وتقليل الاستهلاك، وانتقلت إلى إدارة المخزون في سنوات الشدة، مع المحافظة على قدر منه يضمن استمرار القدرة على الإنتاج والتعافي. كما أظهر أن اقتران الحفظ بالعلم يؤسس لمعيارين متلازمين في إدارة الموارد العامة هما الأمانة والكفاءة. وخلص البحث إلى إمكان الاستفادة من المبادئ التي تكشف عنها التجربة اليوسيفية في بناء رؤية لإدارة الأزمات تتصل بالأمن الغذائي واستدامة الموارد والقدرة على الصمود والتعافي، من غير إسقاط المفهوم الاصطلاحي الحديث للتنمية المستدامة على النص القرآني.

الكلمات المفتاحية: يوسف عليه السلام، إدارة الأزمات الاقتصادية، التنمية المستدامة، الأمن الغذائي، التخطيط الاستباقي، استدامة الموارد.

Abstract

This study examines economic crisis management in the Qur'anic story of Prophet Joseph (Yusuf), peace be upon him, as a model that integrates anticipatory planning, agricultural production, resource preservation, consumption rationalization, and administrative competence. The study argues that the famine described in Surat Yusuf was not addressed only after scarcity emerged. Rather, Joseph's plan began during the years of abundance and transformed available surplus into a future capacity for resilience. The study adopts a descriptive-analytical approach by examining Qur'anic verses 47–49 of Surat Yusuf, together with the verse “Appoint me over the storehouses of the land; indeed, I am a knowing guardian” (12:55) and other verses related to distribution during the famine. The findings indicate that the Josephian plan represented an integrated management of time and resources: sustained agricultural production, preservation of most of the harvest, restrained consumption, strategic use of reserves during the years of scarcity, and preservation of a limited stock capable of supporting post-crisis recovery. The study also argues that the combination of guardianship and knowledge establishes integrity and competence as complementary criteria for managing public resources. It concludes that the Josephian experience provides significant principles for contemporary discussions of food security, sustainable resource management, resilience, and crisis recovery without anachronistically attributing the modern technical concept of sustainable development to the Qur'anic text. Keywords: Prophet Joseph, Economic Crisis Management, Sustainable Development, Food Security, Anticipatory Planning, Resource Sustainability.

المقدمة

تمثل الأزمات الاقتصادية اختباراً حقيقياً لقدرة المجتمعات على إدارة مواردها، ولا سيما حين يمتد أثر الأزمة زمناً طويلاً ويصيب مورداً أساساً يتصل بحياة الناس. وفي مثل هذه الظروف لا تتحدد كفاءة الإدارة بحجم الموارد المتاحة وحده، وإنما بكيفية الانتفاع بها، والقدرة على الموازنة بين حاجات الحاضر وما تفرضه الظروف المقبلة من احتياجات. وتقدم قصة النبي يوسف عليه السلام في القرآن الكريم صورة واضحة لهذا النوع من التدبير؛ إذ لم تبدأ معالجة أزمة القحط بعد وقوعها، بل سبقتها مرحلة طويلة من الإعداد خلال سنوات الخصب. فعندما فسر النبي يوسف عليه السلام رؤيا الملك، قرن تفسيره بخطة عملية فقال تعالى: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾ ١ ثم يأتي من بعد ذلك سَبْعَ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ ٢ ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون ٣ وقد عرض المقال هذه الآيات بوصفها سلسلة مترابطة تجمع استمرار الإنتاج وحفظ المحصول وضبط الاستهلاك والاستعداد للندرة ثم العودة إلى النشاط بعد انقضاء الشدة. وتكشف هذه الآيات أن الوفرة لم تُعامل بوصفها ظرفاً يتيح التوسع غير المنضبط في الاستهلاك، وإنما بوصفها مرحلة ينبغي استثمارها في بناء القدرة على مواجهة المستقبل. فالمحصول لم يكن معدداً للاستهلاك المباشر كله، بل حُفظ الجزء الأكبر منه بطريقة تساعد على بقائه، في الوقت الذي اقتصر فيه الاستهلاك على مقدار الحاجة. وحين جاءت سنوات الشدة أصبح ما أُدخِر في زمن الخصب مورداً لمواجهة القحط، مع إبقاء قدر منه محفوظاً، ثم انتهى المسار بالعام الذي عاد فيه الناس إلى النشاط والإنتاج. ولا ينفصل نجاح هذا التدبير عن الجانب الإداري الذي تكشف عنه الآية: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ ٤ إذ اقترنت المحافظة على الموارد بالقدرة على إدارتها، وهو ما يضيف إلى الجانب المادي للأزمة بعداً يتعلق بكفاءة القائم على المال العام وأمانته. وقد أبرز المقال هذا الاقتران بين الحفظ والعلم بوصفهما عنصرين متكاملين في إدارة الموارد. ومن هذه الزاوية تتجلى قصة النبي يوسف عليه السلام مجالاً لدراسة جملة من الدلالات التي تتصل بالتخطيط الاقتصادي وإدارة الوفرة والمخزون وترشيد الاستهلاك واستمرار الانتفاع بالموارد. كما تفتح مجالاً للنظر في صلتها بقضايا معاصرة، كالأمن الغذائي واستدامة الموارد والقدرة على الصمود والتعافي، من غير افتراض تطابق بين هذه المفاهيم الحديثة وبين الألفاظ والمفاهيم التي وردت في النص القرآني؛ إذ تبقى نقطة الانطلاق هي دلالة النص وسياقه، ثم ما يمكن استنباطه منه في المجال الاقتصادي والتنموي.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في الكشف عن الكيفية التي أسهم بها التدبير الاقتصادي في تجربة النبي يوسف عليه السلام في مواجهة أزمة القحط، من خلال التخطيط المسبق وإدارة الإنتاج وحفظ الموارد وترشيد الاستهلاك، ومدى ما تكشف عنه هذه التدابير من دلالات تتصل باستدامة الموارد والقدرة على الصمود والتعافي.

وعليه تتمثل المشكلة في السؤال الرئيس الآتي:

كيف أسهم التدبير الاقتصادي في تجربة النبي يوسف عليه السلام في مواجهة الأزمة وتحقيق استدامة الموارد، وما الدلالات التنموية التي يمكن استخلاصها منها في ضوء القرآن الكريم؟

فرضيات البحث

١. يفترض البحث أن التخطيط الاستباقي وإدارة الموارد في سنوات الخصب أسهما في بناء القدرة على مواجهة الأزمة قبل وقوعها.
٢. يفترض البحث أن كفاءة إدارة المخزون والموارد خلال سنوات الشدة أسهمت في استمرار الإمداد والحد من آثار الأزمة الاقتصادية.
٣. يفترض البحث أن تجربة النبي يوسف عليه السلام تكشف عن مبادئ تنموية أسهمت في استدامة الموارد والمحافظة على القدرة على التعافي بعد الأزمة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان دور التخطيط الاستباقي وحسن إدارة الموارد في مواجهة الأزمة الاقتصادية في تجربة النبي يوسف عليه السلام، والكشف عن دلالاتها التنموية في تحقيق استدامة الموارد والقدرة على الصمود والتعافي.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من إبراز البعد الاقتصادي والتنموي في تجربة النبي يوسف عليه السلام، والكشف عن دور التخطيط وإدارة الموارد وترشيد الاستهلاك في مواجهة الأزمات، وما تقدمه هذه التجربة من مبادئ يمكن الاستفادة منها في الأمن الغذائي واستدامة الموارد والقدرة على التعافي، مع مراعاة عدم إسقاط المفاهيم الاقتصادية الحديثة على النص القرآني.

المنهج المعتمد

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء الآيات ذات الصلة بالجانب الاقتصادي في قصة النبي يوسف عليه السلام، وتحليل دلالاتها في ضوء كتب التفسير، وربطها بمبادئ إدارة الأزمات واستدامة الموارد، مع مراعاة عدم إسقاط المفاهيم الاقتصادية الحديثة على النص القرآني.

الدراسات السابقة

تناولت عدد من الدراسات الجوانب الاقتصادية في قصة النبي يوسف عليه السلام، ومن أبرزها: دراسة فيان صالح علي (٢٠١٣م) بعنوان: «أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف عليه السلام في ضوء القرآن الكريم»، وقد تناولت أبرز الدلالات الاقتصادية التي تضمنتها القصة القرآنية.

دراسة عبد الباسط مصطفى مجيد الرفاعي وآلاء حسن أحمد مهدي العباسي (٢٠٢٣م) بعنوان: «تدابير ومعالجات نبي الله يوسف عليه السلام لأزمة مصر الاقتصادية»، وركزت على التدابير المتخذة لمواجهة أزمة القمح، ومنها الزراعة والتخزين وترشيد الاستهلاك والإدارة.

دراسة أحمد فارس السلوم (٢٠٢٤م) بعنوان: "Food Sustainability in Times of Crises"، وتناولت الاستدامة الغذائية في ضوء سورة يوسف، مع التركيز على التخزين الاستراتيجي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي أثناء الأزمات.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها لا تقتصر على بيان الأبعاد الاقتصادية أو رصد تدابير مواجهة القمح، بل تدرس تجربة النبي يوسف عليه السلام بوصفها منظومة متكاملة لإدارة الأزمة تبدأ بالتخطيط في سنوات الوفرة، ثم إدارة الموارد في سنوات الشدة، وتنتهي بالتعافي، مع التركيز على دلالاتها في استدامة الموارد.

المبحث الأول: التخطيط الاستباقي وإدارة الموارد قبل الأزمة

لا تبدأ إدارة الأزمة في قصة يوسف من السنوات السبع الشداد، وإنما من السنوات السبع التي سبقتها. وهذه نقطة جوهرية في فهم البناء الاقتصادي للقصة؛ لأن المجتمع في تلك المرحلة لم يكن يعاني نقصاً في الإنتاج، بل كان أمام فترة من الخصب. ومع ذلك لم تُعامل الوفرة بوصفها ظرفاً يسمح بتوسيع الاستهلاك من غير حساب، وإنما أصبحت فرصة لبناء القدرة على مواجهة ما سيأتي. قال تعالى: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾. والدأب يفيد استمرار العمل والمواظبة عليه، وهو ما يجعل أول عناصر الخطة مرتبطاً بالإنتاج. فالتوقع بوقوع القمح لم يدفع إلى الانكماش أو تعطيل النشاط، وإنما أدى إلى تكثيف الاستفادة من المرحلة التي تسمح بالإنتاج. وقد أشار المفسرون إلى أن يوسف عليه السلام انتقل من تعبیر الرؤيا إلى إرشاد القوم إلى ما يحفظ حياتهم ومصالحهم في السنوات اللاحقة. وهذا الانتقال يكشف أن المعرفة بالخطر لا تؤدي وظيفتها ما لم

تتحول إلى قرار. فقد عرف يوسف من الرؤيا طبيعة المرحلة المقبلة ومدتها، لكنه لم يترك هذه المعرفة في دائرة الإخبار، بل ربطها بخطة تمتد زمنياً إلى سنوات الخصب والقحط وما بعدهما. وبذلك يتقدم الاستعداد على الأزمة بدل أن تكون الإدارة مجرد استجابة لاحقة لها. ثم قال تعالى: ﴿فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾. وهنا انتقلت الخطة من الإنتاج إلى المحافظة على الناتج. وقد بين الطبري أن إبقاء الطعام في سنبله كان من المشورة التي تحفظه وتستيقه، وهو ما يوضح أن طريقة التخزين لم تكن تفصيلاً منفصلاً عن أصل التدبير. والمحافظة على المحصول تكشف عن فهم لمشكلة لا تقل أهمية عن مشكلة الإنتاج، وهي فقدان جزء من الموارد بعد إنتاجها. فزيادة المحصول لا تحقق الأمن الغذائي إذا تعرضت الكميات الزائدة للتلف قبل حلول زمن الحاجة. ولهذا لم يقل النص إن عليهم أن يكثروا الزراعة فحسب، وإنما قرنها مباشرة بطريقة حفظ الناتج. ولم يقتصر الحفظ على تخصيص مقدار من المحصول للسنوات اللاحقة، بل شمل الكيفية التي يبقى بها المورد صالحاً للانتفاع مدة أطول؛ فقله تعالى: ﴿فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾ يربط التخزين بطريقة الحفظ نفسها. وقد عُدَّ إبقاء الحبوب في سنابلها من الأساليب التي تساعد على المحافظة عليها من تأثير الزمن، وهو ما يضيف إلى الخطة بعداً آخر في إدارة الموارد؛ إذ لا تكفي زيادة المخزون ما لم تصاحبها وسيلة تحد من تعرضه للتلف وتضمن بقاء قيمته الغذائية خلال مدة التخزين الطويل^٦ ويكتسب قوله تعالى: ﴿فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ﴾ أهمية إضافية؛ لأن الحفظ جرى بطريقة تتناسب مع طول المدة. فالمجتمع لا يستعد لأزمة تستمر أياماً أو أشهراً، وإنما لسنوات متتابعة. ومن ثم كان المطلوب المحافظة على صلاحية المورد خلال زمن طويل، وهو ما يجعل التخزين جزءاً من الاستدامة الفعلية للغذاء. ويؤيد هذا المعنى ما ذكرته التفسير من أن إبقاء الحب في السنبل أبقى له وأبعد عن الفساد. فالطوسي والطبرسي وغيرهما ربطوا الأمر بالحفظ من التلف، وهو ما يؤكد أن دلالة المحافظة على المورد مستندة إلى فهم المفسرين للآية، وليست مجرد إسقاط اقتصادي حديث عليها. ^٧ غير أن الإنتاج والحفظ لم يكونا كافيين؛ فقد جاء القيد الثالث: ﴿إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾. وبذلك دخل الاستهلاك نفسه في الخطة. فالسنوات الخصبة قد تشجع على توسيع الإنفاق والاستهلاك بحكم كثرة المعروض، لكن الرؤية اليوسفية جعلت المستقبل حاضراً في طريقة الانتفاع بمحصول الحاضر. ولا يدل ذلك على منع الناس من حاجاتهم، لأن الآية أثبتت الأكل، وإنما على ضبط مقداره. وهذا فارق بين الترشيح والحرمان؛ فالترشيح يحفظ الحاجة الحالية لكنه يمنع استهلاك الجزء الذي يحتاج إليه المجتمع في المستقبل. ويأخذ ضبط الاستهلاك هنا وظيفة تتجاوز السلوك الفردي؛ لأن المحافظة على المخزون في ظرف تتوقع فيه سنوات متتابعة من الندرة تقتضي ألا يترك الفائض لدورة الاستهلاك المعتادة. ولهذا اقترن حفظ المحصول بقوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلاً مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾، فصار تحديد الاستهلاك جزءاً من إدارة المورد، بما يحفظ مقداراً كافياً للمرحلة التي يتعذر فيها الإنتاج بالمستوى نفسه. ^٨ ويظهر هنا أحد أهم المعاني التي تسمح بقراءة الخطة من منظور الاستدامة: المورد متاح في الحاضر ليس منفصلاً عن الحاجة المستقبلية. فالجيل الذي يعيش زمن الخصب ليس وحده المعتمد في القرار، لأن التصرف في كامل المحصول سيجعل المجتمع نفسه عاجزاً عن تلبية حاجاته حين تتغير الظروف. ويقترب هذا من الفكرة المركزية في التعريف الحديث للتنمية المستدامة، التي تربط تلبية حاجات الحاضر بعدم الإضرار بقدرة المستقبل على تلبية حاجاته. ^٩ ولا يعني التشابه الوظيفي أن النص القرآني استعمل المفهوم الاصطلاحي الحديث، وإنما يعني أن مبدأ مراعاة المستقبل عند التصرف بالموارد ظاهر في الخطة اليوسفية. ومن هنا لا ينبغي النظر إلى سنوات الخصب بوصفها مجرد مقدمة زمنية للمجاعة. فقد كانت المرحلة الأهم في صناعة القدرة على الصمود. ويتأكد هذا المعنى بالنظر إلى أن مواجهة الأزمة لم تبدأ عند حلول سنوات الجذب، بل سبقتها مرحلة تخطيط طويلة جرى فيها تحديد مسار الإنتاج والحفظ والاستهلاك. فالتخطيط السابق للأزمة يقوم على الاستعداد لها قبل وقوعها، ووضع برنامج يحدد الأهداف والسياسات والوسائل والإجراءات والمدى الزمني للتنفيذ. وقد اتخذ هذا المعنى في التجربة اليوسفية صورة عملية واضحة؛ إذ امتدت الخطة عبر سنوات الرخاء والشدّة، وربطت بين ما ينتج في المرحلة الأولى وما يحتاج إليه المجتمع في المرحلة التالية. ^{١٠} وما أمكن للمجتمع استخدامه في سنوات القحط لم يُنتج في تلك السنوات، وإنما كان ثمرة قرارات اتخذت عندما كانت الظروف ملائمة. ولم يكن الاستعداد قائماً على التخزين وحده، فقد سبقه رفع القدرة الإنتاجية في سنوات الخصب، وهو ما يكشف عنه قوله تعالى: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا﴾؛ إذ اتجه التدبير إلى استمرار الإنتاج الزراعي طوال السنوات السبع، بما يسمح بتكوين فائض حقيقي يمكن نقله إلى زمن الأزمة. وعلى هذا الأساس يصبح المخزون نتيجة لسياسة إنتاجية سابقة، لا مجرد اقتطاع من محصول اعتيادي محدود ^{١١} ويؤكد القرآن هذه العلاقة حين وصف المخزون بقوله: ﴿مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ﴾. فالذي يحمي المجتمع في المستقبل هو ما «قدمه» في الماضي. وتكشف العبارة عن مسؤولية القرار الاقتصادي عبر الزمن؛ لأن الخطأ في زمن الوفرة قد لا تظهر آثاره فوراً، لكنه يظهر حين تنخفض الموارد وتتعدم البدائل. كما تكشف الخطة أن الاستعداد للآزمات لا يتعارض مع استمرار النشاط الاقتصادي الطبيعي. فالناس يزرعون ويأكلون ويحصدون، لكن هذه الأنشطة تجري ضمن تصور يأخذ المستقبل في الحسبان. وهذا التوازن هو ما يميز التدبير عن الاقتصار على الادخار المجرد. وعليه فإن إدارة الموارد قبل الأزمة في قصة يوسف لم تقم على إجراء اقتصادي منفرد، بل على حركة مترابطة

بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والمحافظة على جزء من المدخرات لاستمرار القدرة الإنتاجية بعد انقضاء سنوات الشدة. فالمخزون لم يكن معداً للاستهلاك الكامل، إذ بقي منه مقدار يحفظ للمجتمع إمكانية استئناف النشاط بعد الأزمة، وهو ما يمنح الخطة بعداً يتجاوز النجاة من سنوات القحط إلى المحافظة على مقومات التعافي الاقتصادي بعدها^{١٢} وتتسجم هذه القراءة مع ما توصلت إليه الدراسة الحديثة حول تدابير أزمة مصر إذ عدت الزراعة وترشيد الاستهلاك والتخزين من العناصر الأساسية في المعالجة اليوسفية للأزمة.^{١٣} كما أظهرت الدراسة الحديثة حول الاستدامة الغذائية أن المخزون الاستراتيجي كان في قلب قدرة المجتمع على اجتياز سنوات القحط.^{١٤} وبذلك يتبين أن إدارة الأزمة في المنظور الذي تكشف عنه القصة لم تبدأ بمحاولة إصلاح نتائج القحط، بل بدأت بإدارة الوفرة ذاتها. وهذا التحول من «إدارة الندرة» إلى «حسن إدارة الوفرة قبل الندرة» يمثل إحدى أهم الدلالات الاقتصادية في التجربة اليوسفية.

المبحث الثاني: إدارة سنوات الشدة وكفاءة التدبير الاقتصادي

بعد أن رسمت الآية السابعة والأربعون سياسة السنوات الخسبة، انتقلت الآية التالية إلى المرحلة التي ستختبر نجاح تلك السياسة، فقال تعالى: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ﴾^{١٥} ووصف السنوات بأنها «شداد» يبين أن المجتمع كان أمام أزمة ممتدة لا أمام نقص عارض. كما أن تصوير السنوات بأنها «تأكل» ما قدم لها يكشف حجم الضغط المتوقع على المخزون؛ فكل سنة من سنوات القحط تستنزف جزءاً مما جمع في السنوات السابقة. لكن العبارة الأهم في هذا السياق هي ﴿مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ﴾؛ إذ أصبح الفائض الذي حُفظ في زمن الرخاء هو مورد الحياة في زمن الأزمة. وهذا يعني أن نجاح إدارة القحط كان إلى حد كبير نتيجة لنجاح مرحلة الاستعداد. وتتضح هنا قيمة المخزون الاستراتيجي؛ فليس الغرض من الادخار مجرد تكوين كميات كبيرة، وإنما ضمان استمرار الإمداد عندما يتعطل الإنتاج المعتاد. وقد أظهرت دراسة الاستدامة الغذائية في قصة يوسف أن التخزين الاستراتيجي يمثل عنصراً مركزياً في مواجهة الأزمة، وأن نجاحه مرتبط بوجود خطة مفهومة والالتزام بتنفيذها. ولا يقتصر الأمر على تكوين المخزون، لأن استمرار الأزمة سبع سنوات يقتضي إدارة معدلات السحب منه. فلو استهلك المخزون في السنوات الأولى بالمعدل نفسه الذي كان المجتمع يستهلك به في زمن الوفرة لما أمكن الوصول إلى نهاية القحط. ومن هنا تصبح سياسة الاستهلاك في سنوات الشدة امتداداً للترشيد الذي بدأ قبلها. ويكشف قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ﴾ أن الخطة لم تسمح باستنفاد جميع الموارد حتى في ذروة الأزمة. فالتحصين يحمل معنى الحفظ والمنع، ويشير إلى بقاء جزء من المخزون خارج دائرة الاستهلاك المباشر. وقد ذهب بعض المفسرين إلى ارتباط هذا القدر بما يحتاج إليه الناس للبذر أو بما يبقى محفوظاً لمواجهة ما بعد الأزمة. وفي كلا الحالتين تكشف الآية عن معنى مهم: تجاوز الأزمة لا ينبغي أن يكون باستهلاك مقومات القدرة على النهوض بعدها. فقد ينجح مجتمع في البقاء خلال الأزمة لكنه يخرج منها فاقداً رأس المال أو البذور أو الأصول التي تسمح له بإعادة الإنتاج. أما الخطة اليوسفية فلم تجعل النجاة الآنية وحدها معيار النجاح، بل أبت قدرًا محفوظاً ثم انتقلت إلى العام التالي: ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يُغْصَرُونَ﴾^{١٦} والعصر هنا يكشف عودة النشاط المرتبط بالثمار والزراعة، وهو ما يعني أن المشهد لا ينتهي بانقضاء المجاعة، وإنما بعودة المجتمع إلى الإنتاج. ومن ثم تكتمل دورة إدارة الأزمة في ثلاث مراحل متصلة: استعداد سابق، وصمود أثناء الشدة، وتعافٍ بعد انقضائها. وتقارب هذه البنية ما يعرف في الدراسات المعاصرة بالقدرة على الصمود أو المرونة؛ أي قدرة المجتمع على امتصاص أثر الصدمة والمحافظة على وظائفه الأساسية ثم استعادة نشاطه. لكن أهمية القصة تكمن في أن هذه القدرة لم تكن وليدة لحظة الأزمة، وإنما بُنيت خلال سنوات سابقة. ولا يمكن فصل نجاح هذه المنظومة عن الإدارة التي تولت تنفيذها. ويأتي قوله تعالى: ﴿قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾^{١٧} ليكشف عن جانب آخر من التدبير. فيوسف عليه السلام لم يصف نفسه بالعلم وحده، مع أن معرفته بطبيعة الأزمة كانت واضحة، ولم يصف نفسه بالحفظ وحده، وإنما جمعهما. وقد بين الطبائبي أن هاتين الصفتين (الحفظ والأمانة مع العلم وحسن التدبير) هما الشرطان الأساسيان واللازمان لكل من يتصدى لمثل هذا المنصب الإداري والمالي الخطير.^{١٨} ومن هنا يمكن النظر إلى «حفيظ عليم» بوصفه معيارين متكاملين في تولي الموارد العامة. فالحفظ يتصل بالأمانة وصيانة ما يقع تحت يد المسؤول من الضياع أو التعدي، بينما يتصل العلم بالقدرة على فهم المهمة وإدارتها. وهذا الجمع بالغ الأهمية في إدارة الأزمات؛ لأن ندرة الموارد تجعل الخطأ الإداري أكثر كلفة. فقد يكون المسؤول أميناً لكنه عاجز عن اتخاذ القرار المناسب، وقد يكون خبيراً لكنه لا يحفظ ما أوتمن عليه. وفي الحالتين تتعرض مصالح المجتمع للخطر. أما اجتماع الحفظ والعلم فيحقق قدرًا من التوازن بين النزاهة والكفاءة. كما أن تولي يوسف للخزائن يدل على أن الخطة الاقتصادية لا تكفي بذاتها إذا لم توجد جهة قادرة على تنفيذها. فبرنامج يمتد أكثر من عقد من الزمن، ويتعلق بالزراعة والتخزين والاستهلاك والتوزيع، لا يمكن أن يقوم على قرارات متفرقة؛ بل يحتاج إلى استمرارية مؤسسية وإدارة تتابع مراحلها. وتظهر الوظيفة التوزيعية للإدارة خلال القحط في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ قَالَ أَتُنُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾^{١٩}

فذكر «الكيل» في سياق المجاعة يعني أن إدارة المخزون لم تقف عند الحفظ، وإنما انتقلت إلى إخراجها وتداوله وفق مقادير. كما أن مجيء إخوة يوسف من خارج مصر طلباً للميرة يكشف أن أثر الأزمة لم يكن محصوراً داخل حدودها، وأن نجاح إدارة الغذاء جعل مصر مقصداً لمن أصابهم القحط في المناطق المجاورة. والآيات القرآنية تبين لنا كثافة المفردات الاقتصادية في سياق الأزمة، ومنها الكيل والبضاعة والثلث والدرهم، بما يدل على استمرار النشاط الاقتصادي في أثناء سنوات الشدة. وهذه المسألة مهمة عند النظر إلى الأمن الغذائي؛ لأن وجود الغذاء في المخازن لا يكفي إذا لم توجد قدرة على إيصاله إلى المحتاج. ولذلك يتكون الأمن الغذائي من حلقة تبدأ بالإنتاج ثم الحفظ، ولا تكتمل إلا بالتوزيع والوصول. وتتأكد أهمية هذه الحلقة إذا لوحظ أن وفرة المورد في ذاتها لا تضمن تحقيق غايته الاجتماعية، ما لم تقترن بكيفية سليمة في توزيعه. فزيادة الثروة لا تمنع الحرمان إذا اختلف مسار انتقالها بين أفراد المجتمع، في حين يسهم حسن توزيعها في توسيع دائرة الانتفاع بها ومنع تركيزها في نطاق محدود. وقد نبه الفكر الاجتماعي الإسلامي المعاصر إلى هذه المسألة، إذ ربط الرخاء الاجتماعي باجتماع زيادة الثروة مع حسن وعدالة توزيعها، لا بمجرد نموها الكمي.^{٢٠} ويمكن الاستفادة من هذا المعنى في قراءة إدارة يوسف عليه السلام للمخزون؛ إذ لم يكن نجاح سنوات الشدة متوقفاً على ما جُمع من الطعام وحده، وإنما على قدرة الإدارة على إخراجها من الخزائن وإيصاله وفق نظام يحفظ استمرار الإمداد طوال مدة القحط وهكذا تكشف سنوات الشدة عن اختبار مزدوج للخطأ اختبار كفاية الموارد، واختبار كفاءة المؤسسة التي تديرها. وقد نجحت التجربة لأن الاستعداد المادي للمجاعة اقترن بإدارة قادرة على المحافظة على المورد وتنظيم الانتفاع به.

المبحث الثالث: الدلالات التمهوية لتجربة النبي يوسف عليه السلام وأثرها في استدامة الموارد

تكشف تجربة النبي يوسف عليه السلام عن معنى يتجاوز معالجة المجاعة بوصفها حادثة اقتصادية انتهت بانتهاء سنواتها، إذ تضع أمام الباحث صورة متكاملة لعلاقة الإنسان بالموارد والزمن. فالمحصول الذي أُنتج في سنوات الخصب لم تُقدّر قيمته بمقدار ما وفره من سعة آنية، وإنما بما بقي منه قادراً على أداء وظيفته حين تغيرت الظروف. وفي هذا المستوى تظهر الدلالة التمهوية الأعمق للقصة؛ لأن المورد لا يكتسب قيمته من وجوده وحده، بل من طريقة توظيفه ومدى استمرار نفعه. ويبدأ هذا المعنى من قوله تعالى: ﴿تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾^{٢١} فقد اجتمع في الآية الإنتاج والحفظ والاستهلاك ضمن حركة واحدة، ولم يُعامل أي منها بمعزل عن الآخر. فالزراعة المتواصلة لا تنتهي بمجرد حصول المحصول، والحصاد لا يعني انتقال الناتج كله إلى الاستهلاك، بل يتلوه حفظ الجزء الأكبر والإفادة من قدر محدود منه. وهذا البناء يضع كفاءة استخدام المورد إلى جانب كفاءة إنتاجه. وتتقاطع هذه الدلالة مع ما تقرره دراسات التنمية المستدامة من أن حسن إدارة الموارد لا يقاس بحجم الموجود منها فقط، بل بقدرة نمط الانتفاع بها على ضمان استمرار وظائفها. وقد جعلت الكتابات المتخصصة في التنمية المستدامة المحافظة على الموارد والتخطيط لاستعمالها عبر الزمن من العناصر الرئيسية التي تميز التنمية المستدامة عن النمو الاقتصادي القصير الأمد.^{٢٢} فالزيادة الكمية قد تتحقق مع استنزاف الأصل المنتج، في حين أن الاستدامة تقتض بقاء القدرة على توليد المنفعة في المستقبل. وتثبت المصادر المتاحة لديك أن غنيم وآخرين يعالجون التنمية المستدامة بوصفها مجالاً يرتبط بفلسفة التخطيط وأدواته. ومن هنا لا يبدو الأمن الغذائي في تجربة النبي يوسف عليه السلام ثمرة وفرة الإنتاج وحدها. فسبع سنوات من الخصب كان يمكن أن تنتهي من دون أن تقدم حماية حقيقية للسنوات اللاحقة لو جرى استهلاك الناتج في حينه. إن ما جعل الوفرة ذات قيمة تنموية هو تحويل جزء منها إلى قدرة مؤجلة يمكن استدعاؤها عند الحاجة. وهذا الفارق بين امتلاك المورد وإدارته مهم؛ لأن المجتمعات قد تمتلك إمكانات واسعة، ثم تفقد أثرها نتيجة سوء الاستخدام أو الاستهلاك المفرط أو غياب الرؤية الزمنية. وقد نبهت الكتابات المعاصرة في الاقتصاد البيئي إلى أن الموارد، مهما بدا بعضها واسعاً، تبقى معرضة للضغط والتناقص إذا انفصل النشاط الاقتصادي عن ضوابط الاستخدام الرشيد.^{٢٣} كما ربطت بحوث شح الموارد والتدهور البيئي بين الاستنزاف الحالي وتراجع قدرة الاقتصاد والمجتمع على الاستمرار في تلبية حاجاتها لاحقاً.^{٢٤} ومن هذه الزاوية يكتسب حفظ المحصول في سنبله بعداً أوسع من مجرد تقنية تخزين؛ لأنه يمثل موقفاً من المورد يقوم على عدم تبديد القدرة التي ينطوي عليها في لحظة الوفرة. ويأتي ترشيده الاستهلاك في قلب هذا التصور. فاللافت أن قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾ لم يرد في سنوات المجاعة، وإنما في السنوات التي يتوقع فيها وفرة المحاصيل. وبذلك لا يصبح الاعتدال سلوكاً تفرضه الندرة بعد وقوعها، بل ممارسة تبدأ عندما تتوافر الموارد. وهذه الدلالة تمنح الاستهلاك موقفاً حاسماً في التنمية؛ لأن الخلل لا ينشأ دائماً من ضعف الإنتاج، بل قد يكون نتيجة اتساع الاستهلاك بما يتجاوز ما تسمح به استمرارية المورد. والقرآن الكريم يضع لهذا المعنى قاعدة عامة في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^{٢٥} [الأعراف: ٣١]. فالآية تقر أصل الانتفاع، لكنها لا تتركه بلا ضابط. وليس الإسراف مجرد وصف أخلاقي منفصل عن النتائج المادية؛ إذ إن تجاوز الحاجة في استهلاك

الموارد يعني بالضرورة اقتطاع جزء يمكن أن يؤدي وظيفة أخرى في المستقبل. وقد اتجهت دراسات الرشد الاقتصادي إلى إدخال الاستهلاك والإنتاج والادخار والاستثمار جميعاً ضمن مجال السلوك الاقتصادي الرشيد، وربطت استدامة التنمية بعدم استنزاف الموارد في تحقيق منفعة آنية. ويؤيد هذا المعنى ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ترشيد الطعام، إذ قال: «مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَغَاءَ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أَكْلَاتٍ يُقَمِّنُ صُلْبَهُ...»^{٢٦} والحديث لا يتحدث عن إدارة الموارد العامة بصورة مباشرة، لكنه يؤسس لسلوك يرفض الإفراط، ويجعل قدر الحاجة معياراً في الانتفاع. ومن هذه الناحية يلتقي التوجيه النبوي مع ما تكشفه قصة النبي يوسف عليه السلام من أن إشباع الحاجة لا يستلزم استنفاد المتاحة. وتظهر الدلالة الزمنية بصورة أوضح عند قوله تعالى: «ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعَ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ»^{٢٧} فالتعبير بـ«مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ» يربط الحاضر بالماضي، إذ أصبحت القرارات التي اتخذت في سنوات الخصب هي التي تحدد مقدار القدرة المتاحة في سنوات الشدة. وتكشف الآية بذلك أن آثار القرار الاقتصادي قد لا تظهر في اللحظة التي يتخذ فيها، وأن تقويم السياسة لا ينبغي أن ينحصر في ما تنتجه من نتائج عاجلة. وهذه النظرة الطويلة المدى من صميم التفكير التنموي؛ فالتنمية التي تزيد الإنتاج والدخل في فترة قصيرة على حساب استهلاك رأس المال الطبيعي أو إضعاف القدرة الإنتاجية المستقبلية قد تحقق نمواً في الأرقام، لكنها تترك خلفها اقتصاداً أقل قدرة على الاستمرار. ولهذا تميز الأدبيات التنموية بين النمو بوصفه زيادة كمية وبين التنمية التي تتسع فيها الخيارات والقدرات وتتحسن فيها شروط الاستمرار. ولذلك لا يمكن اختزال تجربة النبي يوسف عليه السلام في الادخار المجرد. فالمقصود لم يكن إخراج الثروة من التداول أو منع المجتمع من الانتفاع بها، وإنما إعادة توزيع الانتفاع بها على الزمن. جزء يستخدم في الحاضر، وجزء يحفظ لمواجهة الندرة. وبهذا يصبح الادخار وسيلة لتحقيق التوازن بين مرحلتين، لا غاية اقتصادية مستقلة. والأشد دلالة أن هذا النظر إلى المستقبل لم يتوقف عند حلول المجاعة، فقد قال تعالى: «إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ»^{٢٨} فعلى الرغم من شدة الحاجة لم يؤذن باستنفاد المخزون كله. وتقيد هذه الجزئية أن ضغط الحاضر، مهما كان قوياً، لا يلغي التفكير فيما يأتي بعده. وهنا يظهر عنصر مهم من عناصر الاستدامة، وهو حماية القدرة على التعافي؛ لأن إدارة الأزمة إذا استهلكت جميع الأصول المنتجة فقد تنجح في تأجيل الانهيار، لكنها تترك المجتمع غير قادر على النهوض بعد زوال سبب الأزمة. ويؤكد قوله تعالى: «ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْرِصُونَ»^{٢٩} هذا المعنى. فالآية لا تقف عند انتهاء الشدة، بل تصور عودة النشاط الذي يسمح للناس بالعصر، وهو نشاط لا يتحقق إلا إذا عادت الثمار والمحاصيل إلى الظهور. ومن ثم لا تكتمل الخطة بمجرد الصمود سبع سنوات، وإنما بوصول المجتمع إلى مرحلة ما بعد الأزمة وهو قادر على استعادة دورة الإنتاج. وهذه القدرة على الانتقال من الصمود إلى التعافي تميز السياسات المستدامة عن المعالجات المؤقتة؛ إذ قد تحمي بعض الإجراءات المجتمع في لحظة الخطر ولكن بثمان يتمثل في استهلاك الأصول التي يعتمد عليها المستقبل. أما حفظ جزء من الموارد حتى في أثناء الشدة فيشير إلى أن الخروج من الأزمة كان حاضراً في طريقة إدارتها. وهو معنى قريب مما تقرر أدبيات التنمية المستدامة من ضرورة مراعاة استمرار رأس المال والموارد وعدم تحويل مواجهة المشكلات الحالية إلى سبب في إنتاج أزمات جديدة.^{٣٠} ولا تقوم استدامة المورد على خصائصه المادية فقط، بل على الإنسان والمؤسسة التي تديره. ولذلك تتسع دلالة قوله تعالى: «اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ»^{٣١} عند وضعه في سياق تنموي. فالحفظ يحمي المال والمورد من الضياع، والعلم يحول دون أن تكون الأمانة وحدها عاجزة عن اتخاذ القرار المناسب. وليس كل هدر للموارد ناتجاً من فساد متعمد؛ فقد تضيق الموارد كذلك بضعف المعرفة وسوء التخطيط وغياب الكفاءة. ولهذا تؤكد الكتابات الإسلامية الاقتصادية أن تنمية الموارد لا تنفصل عن تنمية الإنسان القادر على إدارتها. وقد ربط أداء الاقتصاد الإسلامي بتوفير الوسائل الفكرية والتشريعية والتطبيقية التي تمكن الإنسان من أداء دوره الاقتصادي، وهو ما يجعل تنمية القدرات البشرية جزءاً من تنمية الموارد نفسها.^{٣٢} ومن هذه الناحية لا تكون التنمية عملية تراكم للسلع والأموال بقدر ما هي قدرة على جعل الإنسان والمؤسسة أكثر كفاءة في توجيهها. فالمال الذي تقتصر إدارته على الخبرة قد يضيع، كما أن المعرفة إذا انفصلت عن الأمانة قد تتحول إلى وسيلة للاستئثار بالمنافع. ومن هنا يستبطن وصف «حَفِيظٌ عَلِيمٌ» علاقة بين القيمة الأخلاقية والقدرة الفنية، وهي علاقة يصعب قيام إدارة مستدامة للموارد من دونها. ويمتد أثر الاستدامة بعد ذلك إلى الوظيفة الاجتماعية للمورد. فليس المقصود حفظ الطعام داخل المخازن لأطول مدة ممكنة، وإنما حفظه حتى يؤدي غايته حين يحتاج الناس إليه. ولهذا ينتقل السرد القرآني إلى «الكيل» و«التجهيز»، كما في قوله تعالى: «وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ... أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُفِي الْكَيْلِ»^{٣٣} ان زيادة الموارد لا تضمن بمفردها تحسين مستوى حياة المجتمع إذا ظلت آثارها محصورة أو تعذر الوصول إليها. أن المعالجة الاقتصادية الإسلامية لا تنتهي عند زيادة الموارد، بل ترتبط بتوفير حاجات الإنسان وتحقيق الغاية الاجتماعية للنشاط الاقتصادي، وهو ما يجعل الإنتاج وسيلة لا غاية مستقلة. وعليه فإن عدالة الانتفاع بالمورد تدخل في صلب استدامته الاجتماعية؛ لأن المورد الذي يحفظ مادياً ثم يحتكره طرف محدود قد يستمر في المخزن لكنه يفشل في أداء وظيفته التنموية. ولهذا جاء القرآن في موضع آخر بقاعدة تمنع انحصار حركة المال بقوله

تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾^{٣٣} [الحشر: ٧]. وليس المراد مساواة واقعة الفيء بتفاصيل تجربة النبي يوسف عليه السلام، وإنما الاستفادة من أصل قرآني عام يجعل حركة الموارد نحو المجتمع جزءاً من سلامة البناء الاقتصادي. وعند جمع هذه الدلالات يتبين أن استدامة الموارد في تجربة النبي يوسف عليه السلام لم تقم على عنصر واحد، بل على منظومة مترابطة تبدأ بالإنتاج، ثم ضبط الاستهلاك، ثم حفظ الفائض، ثم إبقاء المستقبل حاضراً في القرار، ثم حماية القدرة على التعافي، مع وجود إدارة تتوافر فيها الأمانة والكفاءة، وانتهاءً بوصول المورد إلى المستقبل. وهذه العناصر تكشف أن نجاح التنمية لا يقاس بوفرة ما يملكه المجتمع في لحظة زمنية محددة، وإنما بقدرته على جعل موارده تؤدي وظيفتها عبر الزمن من غير تبديد، وعلى تحويل تلك الموارد إلى أمن واستقرار ومنفعة اجتماعية مستمرة. وبهذا تقدم تجربة النبي يوسف عليه السلام أصلاً قرآنياً يمكن الاستفادة منه في التفكير التنموي المعاصر من غير ادعاء تطابق بين المصطلحات الحديثة والنص القرآني. فالتنمية المستدامة مفهوم حديث في بنائه الاصطلاحي والمؤسسي، لكن المحافظة على الموارد، ورفض الإسراف، ومراعاة المستقبل، وبناء الإنسان المؤهل، والإبقاء على القدرة الإنتاجية، وعدالة الانتفاع بالموجود، معانٍ تجد في القرآن والسنة أصولاً واضحة تسندها.

الذاتية

أظهر البحث أن معالجة الأزمة الاقتصادية في قصة يوسف عليه السلام لم تبدأ عند وقوع المجاعة، وإنما قبل ذلك بسنوات؛ إذ تحولت معرفة الخطر إلى خطة عملية استثمرت سنوات الخصب في بناء قدرة المجتمع على مواجهة سنوات القحط. ومن هنا كان أول عناصر النجاح هو الانتقال من رد الفعل إلى التخطيط الاستباقي. كما تبين أن الخطة لم تعتمد على زيادة الإنتاج وحدها، وإنما قامت على التكامل بين استمرار الزراعة وحفظ المحصول وترشيد الاستهلاك وتكوين المخزون ثم إدارته خلال سنوات الشدة. وهذا الترابط هو الذي منح المجتمع القدرة على تحمل أزمة امتدت سبع سنوات. وكشف التحليل أن إبقاء الحب في سنبلة كان جزءاً من سياسة المحافظة على المورد، وأن قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾ جعل الاستهلاك خاضعاً لمقتضيات المستقبل من غير إلغاء حاجات الحاضر. وبذلك ظهر التوازن بين الانتفاع بالمورد والمحافظة عليه. كما دل قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُخْصِنُونَ﴾ على أن إدارة الأزمة لم تسمح باستنفاد كامل الموارد، بل أبقت قدرًا محفوظًا، وهو ما يتصل بالمحافظة على القدرة على استعادة الإنتاج بعد انتهاء سنوات القحط. ويؤكد ذلك انتقال الآيات إلى العام الذي ﴿فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يُعْصِرُونَ﴾ وأظهر البحث أن الجانب الإداري يمثل ركناً أساسياً في نجاح الخطة، وأن وصف يوسف عليه السلام نفسه بقوله: ﴿إِنِّي خَفِيفٌ عَلَيْهِ﴾ يجمع بين صيانة المورد ومعرفة تدبيره. ومن ثم فإن الأمانة والكفاءة ليستا معيارين متعارضين في تولي الموارد العامة، وإنما شرطين متكاملين. كما ظهر أن الأمن الغذائي لا يتحدد بوجود الغذاء وحده، بل يرتبط بالإنتاج والحفظ وإدارة المخزون وإيصاله إلى المستقبل. ويكشف ورود الكيل والتجهيز في سياق سنوات القحط عن حضور الوظيفة التوزيعية إلى جانب وظيفة التخزين. وتوصل البحث إلى أن العلاقة بين التجربة اليوسفية والتنمية المستدامة ينبغي أن تُبنى على مستوى المبادئ لا على دعوى التطابق الاصطلاحي؛ فالتنمية المستدامة مصطلح حديث، إلا أن حفظ الموارد ومراعاة المستقبل وعدم الاستنزاف وبناء القدرة على الصمود والتعافي مبادئ واضحة في بنية الخطة التي عرضتها سورة يوسف. وبناءً على ذلك تقدم قصة يوسف عليه السلام نموذجاً قرآنياً في حسن تدبير الموارد زمن التقلبات، يربط سلامة القرار الاقتصادي بالاستعداد المبكر، والانضباط في الانتفاع بالموارد، وكفاءة الإدارة، والمسؤولية عن المستقبل. ولا تكمن قيمته في استنساخ إجراءاته التاريخية، وإنما في استلهام المنطق الذي حكمها بما يلائم الظروف والمؤسسات الاقتصادية المعاصرة.

النتائج والتوصيات

أثبت البحث أن أهم ما يميز التجربة اليوسفية هو شمولها المراحل الثلاث للأزمة: الاستعداد والمواجهة والتعافي، وأن نجاحها نتج عن التكامل بين الإنتاج والتخزين وترشيد الاستهلاك والإدارة. كما كشف أن إدارة الوفرة تمثل جزءاً من إدارة الأزمة، وأن المخزون الاستراتيجي لا يؤدي وظيفته إلا حين يقترن بسياسة استهلاك وإدارة وتوزيع منضبطة. وأظهر كذلك أن الجمع بين الحفظ والعلم يقدم أساساً قرآنياً مهماً لربط النزاهة بالكفاءة في إدارة الموارد العامة. ويوصي البحث بتوسيع الدراسات القرآنية المتعلقة بالأزمات الاقتصادية والأمن الغذائي من خلال الجمع بين التفسير المعبر والتحليل الاقتصادي المتخصص، ودراسة التجربة اليوسفية في ضوء موضوعات المرونة الاقتصادية وإدارة المخاطر وسلاسل الإمداد، مع المحافظة على الضوابط المنهجية التي تمنع إسقاط المصطلحات الحديثة على النص القرآني. كما يوصي بالإفادة من مبدأ التخطيط في زمن الوفرة عند بناء سياسات الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي، وإعطاء معياري الأمانة والكفاءة موقعهما المناسب عند اختيار القائمين على إدارة الموارد العامة.

المصادر والمراجع القرآن الكريم.

١. ابن زيان، روشام، «مقومات في إدارة الأزمات: قصة يوسف عليه السلام نموذجًا»، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، ٢٤ع، ديسمبر ٢٠١٧م.
٢. ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
٣. الأعرجي، زهير، العدالة الاجتماعية وضوابط توزيع الثروة في الإسلام، نشر المؤلف، ط١، ١٤١٥هـ.
٤. البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
٥. بلعابد، عبد المجيد، «فدروه في سنبله»، المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، الكويت، ٥-٨ ذي القعدة ١٤٢٧هـ، البحث رقم ١٦.
٦. الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٧. التسخير، محمد علي، «واجبات الدولة الإسلامية وأهدافها الاقتصادية»، ضمن أعمال مجمع دراسات الاقتصاد الإسلامي الثاني، دار البصائر، ط١، طهران، ١٤١٥هـ.
٨. الرفاعي، عبد الباسط مصطفى مجيد، والعباسي، آلاء حسن أحمد مهدي، «تدابير ومعالجات نبي الله يوسف عليه السلام لأزمة مصر الاقتصادية: دراسة تاريخية من خلال سورة يوسف في القرآن الكريم»، مجلة الآداب، جامعة بغداد، ملحق ١٤٥ع، ٢٠٢٣م، ص ١٤١-١٥٢.
٩. رومانو، دوناتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دمشق، ٢٠٠٣م.
١٠. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
١١. الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
١٢. الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
١٣. الطوسي، محمد بن الحسن، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٤. علي، فيان صالح، «أبعاد اقتصادية في قصة النبي يوسف عليه السلام في ضوء القرآن الكريم»، مجلة كلية العلوم الإسلامية، مج٧، ع١٣، ٢٠١٣م.
١٥. غنيم، عثمان محمد وآخرون، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧م.
١٦. فتحي، محمد، الخروج من المأزق: فن إدارة الأزمات، دار النشر الإسلامية، ٢٠٠١م.
١٧. القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
١٨. النيش، نجاة، تكاليف التدهور البيئي وشح الموارد الطبيعية بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، ورقة عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٩م.

المصادر الأجنبية

1. Alsallom, Ahmad Fares, "Food Sustainability in Times of Crises: A Deductive Study from the Holy Qur'ān, Chapter 12 (Yūsuf/Joseph)," Edelweiss Applied Science and Technology, Vol. 8, No. 6, 2024, pp. 3628–3635.
2. World Commission on Environment and Development (WCED), Our Common Future, Oxford University Press, Oxford, 1987.

هوامش البحث

^١ سورة يوسف: ٤٧-٤٩

^٢ سورة يوسف: ٥٥

^٣ سورة يوسف: ٤٧

- ^٤ ينظر: محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ج١٦، ص١٢٦
- ^٥ المصدر نفسه، ج١٦، ص١٢٦.
- ^٦ عبد المجيد بلعابد، «فدروه في سنبله»، المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، دولة الكويت، ٥-٨ ذي القعدة ١٤٢٧هـ، البحث رقم ١٦
- ^٧ ينظر: محمد بن الحسن الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، تفسير سورة يوسف، الآية ٤٧؛ والفضل بن الحسن الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، تفسير الآية نفسها.
- ^٨
- ^٩ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED)، مستقبلنا المشترك، مطبعة جامعة أكسفورد، أكسفورد، ١٩٨٧، ص ٤٣.
- ^{١٠} فتحي محمد، الخروج من المازق، فن إدارة الأزمات، ٢٠٠١، دار النشر الإسلامية، ص ٤١
- ^{١١} روشام بن زيان، «مقومات في إدارة الأزمات: قصة يوسف عليه السلام نموذجاً»، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، العدد ٢٤، ديسمبر ٢٠١٧، ص ٢٥٢.
- ^{١٢} روشام بن زيان، «مقومات في إدارة الأزمات: قصة يوسف عليه السلام نموذجاً»، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، العدد ٢٤، ديسمبر ٢٠١٧، ص ٢٥٢.
- ^{١٣} ١ عبد الباسط مصطفى مجيد الرفاعي وآلاء حسن أحمد مهدي العباسي «تدابير ومعالجات نبي الله يوسف عليه السلام لأزمة مصر الاقتصادية» ص ١٤١-١٥٢.
- ^{١٤} Alsallom, "Food Sustainability in Times of Crises," pp. 3628–3635.
- ^{١٥} سورة يوسف: ٤٨
- ^{١٦} سورة يوسف: ٤٩
- ^{١٧} سورة يوسف: ٥٥
- ^{١٨} الطباطبائي محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج ١١، ص ٢٠٧
- ^{١٩} سورة يوسف: ٥٩
- ^{٢٠} زهير الأعرجي، العدالة الاجتماعية وضوابط توزيع الثروة في الإسلام، نشر المؤلف، ط١، ١٤١٥هـ، ص ٥٨
- ^{٢١} سورة يوسف: ٤٧
- ^{٢٢} عثمان محمد غنيم وآخرون، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧م، ص ٣٩-٤٠، وانظر ص ٤٦-٤٩.
- ^{٢٣} دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دمشق، ٢٠٠٣م، ص ٤٦.
- ^{٢٤} نجا النيش، تكاليف التدهور البيئي وشح الموارد الطبيعية بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية، ورقة عمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٩م، ص ٤-٥
- ^{٢٥} سورة الأعراف: ٣١
- ^{٢٦} محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، كتاب الزهد، باب ما جاء في كراهية كثرة الأكل، حديث رقم ٢٣٨٠.
- ^{٢٧} سورة يوسف: ٤٨
- ^{٢٨} سورة يوسف: ٤٩
- ^{٢٩} عثمان محمد غنيم وآخرون، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧م، ص ٤٦-٤٩.

^{٣٠} سورة يوسف: ٥٥

^{٣١} محمد علي التسخيري، «واجبات الدولة الإسلامية وأهدافها الاقتصادية»، ضمن أعمال مجمع دراسات الاقتصاد الإسلامي الثاني، دار البصائر، ط١، طهران، ١٤١٥هـ، ص ٩٨ وما بعدها.

^{٣٢} سورة يوسف: ٥٩

^{٣٣} سورة الحشر: ٧